المحلية الصباح
العدد 3625 - السنة الثانية عشرة
الإثنين 28 رجب 1441 - الموافق 23 مارس 2020
Monday 23 March 2020 - No.3625 - 12 th Year

«الكهرباء»: مستعدون لموسم الصيف وكل الاحتمالات لارتفاع الأحمال

أعلنت وزارة الكهرباء والماء الكويتية استعدادها بمختلف قطاعاتها لمواجهة موسم الصيف المقبل مع الأخذ بعين الاعتبارات الاحتمالات كافة لتجاوز ذروة ارتفاع الأحمال الكهربائية خلال الصيف المقبل.

وقال الوكيل المساعد لقطاع شبكات النقل المهندس جاسم الذوري الناطق الرسمي باسم الوزارة لـ«كونا» إن الوزارة تعمل وفق خطط مدروسة تم اعتمادها بناء على احصائيات دقيقة مطمئنا بأن قدرة انتاج محطات القوى ستكون كافية لتلبية احتياجات الدولة خلال موسم الصيف.

الدكتور باسل الصباح

طارق المزرم

وزير الصحة كشف عن امتثال 3 مرضى للشفاء ليزداد المعدل إلى 30 حالة خالية من الفيروس

الصحة تسجل 12 إصابة جديدة بـ«كورونا» رفعت العدد إلى 188

■ تكليف «الخارجية» و«الصحة» لوضع برنامج زمني وأولويات لإعادة العالقين في الخارج

■ الصالح: مخالفة تطبيق الحظر عقوبتها تصل إلى ثلاث سنوات سجناً وغرامة 10 آلاف دينار

■ تقديم طلبات الاستثناء من حظر التجول للحالات الإنسانية للتنقل إلى المستشفيات والمستوصفات

■ استثناء موظفي بعض الوزارات والجهات الحكومية التي تتطلب أعمالهم التواجد أثناء الحظر

عبدالله السند

■ سنصدر قراراً بإلغاء الغرامات المالية على المخالفين ودعوتهم إلى تعديل أوضاعهم القانونية

■ الناصر: تحصين نظامنا الصحي من الفيروس يسهم في تسريع عودة المواطنين من الخارج

■ الإجلاء سيتم بحلول نهاية شهر مارس الحالي ويتضمن عدة فئات ممن تنطبق عليهم الشروط

السلطات الصحية على تقييم الوضع الصحي داعيا الجميع إلى تحمل المسؤولية الوطنية والمجتمعية باخذ الأمور بمحمل الجد.

وشرح ان "عملية الإجلاء تشمل ثلاث خطط وهي "آنية" واخرى متوسطة الامد واخيرة بعيدة الأمد".

وأوضح ان "الخطة الآنية ستتم بحلول نهاية شهر مارس الحالي وتتضمن عدة فئات ممن تنطبق عليهم الشروط للعودة إلى البلاد بما يتوافق مع المعايير الصحية العالمية والمعايير الصحية المتوفرة في البلاد".

وافاد ان "الاولوية في العودة ستكون لمن تكون حالته الصحية حرجة وكبار السن والقاصر وذوي الإعاقة".

وردا على سؤال حول جاهزية الجهات الحكومية المعنية بخطة الإجلاء قال الشيخ احمد الناصر ان وزارة الخارجية تعمل بالتعاون والتنسيق مع عدة الجهات الحكومية بإنهاء كافة الاستعدادات لتنفيذ الخطة بمجرد موافقة السلطات الصحية.

واشار إلى ان وزارات التعليم العالي والصحة والدفاع والداخلية والإدارة العامة للطيران المدني وشركة الخطوط الجوية الكويتية جميعها تقوم بالتنسيق فيما بينها لتنفيذ خطة الإجلاء.

وبسؤاله عن وجود تنسيق بين "الخارجية" ووزارة الشؤون الاجتماعية لإرسال معونات غذائية ومستلزمات وقائية للمواطنين خارج الكويت قال إن "الخارجية" عقدت اجتماعات مع مسؤولي "الشؤون" وممثلي جمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية في البلاد حيث ابدوا استعدادهم لإيصال اية مساعدات او مستلزمات لهؤلاء المواطنين.

وأعرب عن خالص الشكر والتقدير لكافة الجمعيات النفع العام والمؤسسات الخيرية والمتطوعين على هذه "الفزعة الكويتية" من اجل مساعدة المواطنين في الخارج.

من جهته اكد وزير التجارة والصناعة خالد الروضان أن الحكومة لن تسمح بتحول تداعيات مواجهة الفيروس إلى مشكلة غذائية داعيا إلى ضرورة عدم انعكاس القرارات الاحترازية على السلوك الاعتيادي لشراء احتياجات الأفراد والأسر.

جاء ذلك في كلمة القاها الروضان خلال مؤتمر صحفي عقد في قصر السيف بعد انتهاء جلسة استثنائية لمجلس الوزراء في إطار المتابعة المتواصلة لبحث تقارير الجهات المعنية بمواجهة تداعيات كورونا.

وقال إنه يجب ألا تنعكس القرارات الأمنية والصحية على سلوك الأفراد والأسر والقيام بعملية شراء عشوائي وتكديس للسلع لافتا إلى تاكيد سمو الشيخ صباح خالد الحمد الصباح رئيس مجلس الوزراء أن "الحكومة مع التدبير لكن بلا تبذير".

وأضاف انه "كما حصل في إصدار قرار فرض حظر التجول الجزئي بسبب عدم التزام قلة قليلة بتعليمات الجلوس في المنزل قد يصدر قرار تحديد سقف شراء الأغذية بحسب احتياج الأسرة إن لم يتم الالتزام بالسلوك الاعتيادي للشراء ونحن نراهن على وعي المواطن والمقيم".

وجدد التأكيد على أن "المخزون الاستراتيجي للدولة يكفي الجميع" منوها باخذ الحكومة كافة الاحتياطات اللازمة للوضع الحالي.

ودعا إلى عدم تكديس العربات بالمواد الغذائية بعد القرارات التي صدرت حتى "لا تصل الحكومة الى مرحلة تحديد سقف الشراء".

وأشار وزير التجارة إلى وجود تنسيق بين الوزراء المعنيين على أن تظل منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة بالمواد الغذائية والتموينية مفتوحة كالعادة مضيفا أن الملاحة الجوية والبحرية والشاحنات البرية مستمرة في العمل على وضعها الطبيعي ولذلك لا داعي لأي هلع.

وأفاد أن هناك توجيهات واضحة ومباشرة من القيادة السياسية بتوفير كل السلع الغذائية للمواطنين والمقيمين مضيفا أن الحركة التجارية مازالت تعمل عبر البحر وكل المنافذ.

وأضاف أن مجلس الوزراء أصدر قرارا بمساعدة بناء اسطول جوي غذائي لتغطية اي سلعة غذائية ناقصة مشددا على أن "الحكومة لن تسمح بأن تنتقل المشكلة الصحية الحالية إلى مشكلة غذائية".

وذكر الوزير الروضان أن وزيرة الشؤون الاجتماعية وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل ستعقد اجتماعا مع اتحاد الجمعيات التعاونية ومسؤولي الجمعيات التعاونية لتنظيم عملية الشراء والبيع إضافة إلى اجتماعات مكثفة مع الموردين كما تم البدء بزيادة المخزون من خلال تجهيز وتنظيم مخازن تبريد جديدة.

ولفت إلى التنسيق الجاري مع الجمعيات التعاونية لتوفير خدمة التوصيل إلى المنازل خلال فترة حظر التجول إلى كل منطقة إن أمكن مؤكدا أن "الحكومة لن تدخر أي جهد في إيصال هذه السلع إلى يد كل مواطن ومقيم".

وردا على سؤال بشأن خطة توزيع الكمامات قال إن مخزون الكمامات ازداد إلى أكثر من ثمانية ملايين كمام وسيتم توزيعها خلال 48 ساعة عبر اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية وذلك بوضعها في أماكن بارزة بكل جمعية تعاونية وإتاحتها للجميع متى ما أذنت السلطات الصحية بذلك.

وقال وزير التجارة إن السلطات الصحية ترى عدم توزيعها في الوقت الحالي منبها إلى ضرورة الفصل بين المخزون الطبي للكمامات الموجود في المستشفيات والمراكز الصحية ومخزون الكمامات الذي تم تجهيزه بناء على قرار مجلس الوزراء للمواطنين والمقيمين.

من جهته قال رئيس مركز التواصل الحكومي الناطق الرسمي للحكومة طارق المزرم إنه تم استثناء منافذ التسويق والأسواق المركزية الخاصة ببيع المواد الغذائية والتموينية من قرار إغلاق الأسواق الاحترازي من انتشار العدوى.

وأضاف المزرم أن مجلس الوزراء قرر في اجتماعه الاستثنائي ايضا إغلاق جميع المعارض والمحال والأسواق المركزية والسماح بالبيع والشراء عبر الوسائل الإلكترونية فضلا عن تكليف بلدية الكويت بتحديد الأنشطة الضرورية المستثناة من قرار الإغلاق.

وأوضح أنه تم تمديد قرار تعليق العمل في كافة المؤسسات على أن يستانف الدوام الرسمي يوم الأحد الموافق 12 ابريل المقبل.

وأشار إلى تكليف وزارة الخارجية بالتنسيق مع وزارة الصحة والجهات المعنية لتحديد فئات المواطنين الذين يمكن إعادتهم من الخارج وذلك وفق الإمكانيات الصحية المتوفرة في البلاد.

من جانب آخر أعلن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية آلية جديدة لتنظيم دخول الافراد إلى الأسواق المركزية وأفرع الجمعيات وذلك ضمن الإجراءات الاحترازية المتخذة للحيلولة دون انتشار عدوى فيروس كورونا.

وعودا على بدء قال المتحدث الرسمي باسم وزارة الصحة الدكتور عبدالله السند في المؤتمر الصحفي اليومي الـ 20 لوزارة الصحة إن الإصابات تتوزع على خمس حالات مخالطة منها أربع حالات مخالطة لحالات مرتبطة بالسفر إلى المملكة المتحدة "مواطنتان كويتيتان ومقيمتان فلبينيتان" أما الحالة الخامسة فهي مخالطة لحالة مرتبطة بالسفر إلى جمهورية مصر العربية وهي لمواطنة كويتية.

وأضاف السند أن الحالة السادسة هي مرتبطة بالسفر إلى البرازيل وهي لمواطنة كويتية أما بقية الحالات فسيتم الكشف عن تفاصيلها لاحقا لورود خبر إصابتها بالفيروس قبل دقائق قليلة من عقد المؤتمر الصحفي.

أما بالنسبة للحالات التي تتلقى الرعاية الطبية في العناية المركزة فقد بلغ عددها 5 حالات هي حالتان مستقرتان وثلاث حرجة.

وعن مراكز الحجر الصحي فقد بلغ العددالإجمالي لمن أنهوا فترة الحجر الصحي 593 شخصا وذلك بعد إتمام المدة المحددة لذلك والقيام بكل الإجراءات الوقائية والتأكد من خلو جميع العينات المخبرية من الفيروس.

وتجدد وزارة الصحة الدعوة للمواطنين والمقيمين الكرام إلى الالتزام بكل القرارات والتوصيات الصادرة من الجهات الرسمية في الدولة وتوصيات منظمة الصحة العالمية واتباع استراتيجية التباعد الاجتماعي لتقليل فرص الإصابة وانتشار العدوى بين المخالطين واحتواء انتشار مرض فيروس كورونا والقضاء عليه.

من جهته قال رئيس اتحاد الجمعيات التعاونية مشعل السيار في تصريح صحفي إن سيتم احتساب عدد الأفراد الزائرين يوميا مع مراعاة ألا يزيد عدد الأشخاص المتواجدين داخل السوق المركزي الـ 50 شخصا في المرة الواحدة وداخل الأفرع المستثمرة وغير المستثمرة خمسة أشخاص.

وأضاف السيار انه تم تجهيز ممرات خارج مقار الجمعيات لترتيب عملية دخول الأفراد إلى السوق المركزي والأفرع مع الالتزام بترك مسافة لا تقل عن متر واحد بين كل شخص وآخر.

وأوضح انه سيتم تقنين عملية الشراء ومنع شراء السلع الأساسية بكميات تفوق المستوى العادي مشيرا إلى تجهيز قاعدة بيانات لكي يتم تسجيل رواد الأسواق المركزية بها عند دخولهم.

ولفت إلى انه إجراء فحص سريع للكشف عن درجة حرارة زوار الجمعيات على أن يتم منع من يتجاوز معدل حرارته الـ37 يتم تحويله إلى اقرب مستوصف.

وأفاد انه سيتم الاستعانة بالمتطوعين من أهالي المنطقة للمساعدة في تنظيم عملية لافتا إلى أن إدارة أفرع التموين و المخازن التابعة للجمعيات تدار من قبل الكوادر الوطنية وموظفي الجمعية او المتطوعين.

وشدد على ضرورة التعاون والمساهمة في تطبيق القرارات تحقيقا للمصلحة العامة.

يذكر أن اتحاد الجمعيات التعاونية الاستهلاكية تاسس عام 1971 مشكلا بداية العمل الجماعي في قطاع التعاون الاستهلاكي في البلاد وقيادته والدفاع عن مصالح الجمعيات الأعضاء.

من جهتها اعلنت وزارة التجارة والصناعة إغلاقها أربعة محلات تجارية لم تلتزم بالقانون وقرارات الوزارة المعمول بها بشأن الإجراءات المعنية بمواجهة

تعقيم المقابر

الحملات الأمنية مستمرة في جليب الشيوخ

تعقيم الحاويات مستمر